



قياس وتحليل المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية في ليبيا باستخدام المؤشرات النقدية: دراسة تحليلية مقارنة للفترتين (1998-2010م، 2011-2023م)

عمر محمد بشينة^{1*}، سمية ميلاد باكير²، ايمان عمر بن سعد³
¹قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا
²قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا
³قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا

Measuring and Analyzing the Optimal Level of Foreign Exchange Reserves in Libya Using Monetary Indicators: A Comparative Analytical Study of the 1998–2010 and 2011–2023 Periods

Omar M. Bshina^{1*}, Somayyah Milad Bakeer², Ayiman Omar Ben Saed³

¹Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Commerce, Alasmarya Islamic University, Libya

²Department of Economic, Faculty of Economics and Commerce, Alasmarya Islamic University, Libya

³Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Commerce, Alasmarya Islamic University, Libya

*Corresponding author o.bshina@asmarya.edu.ly تاريخ النشر: 2025-03-26 تاريخ القبول: 2025-03-12 تاريخ الاستلام: 2025-01-18

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى قياس مستوى الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا، خلال الفترتين (1998-2010م، 2011 – 2023 م) حسب المؤشرات النقدية، و توضيح الفروقات بين مستويات الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا خلال فترتي الدراسة، وباستخدام المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الاحتياطيات الأجنبية NFA إلى عرض النقود R/M2 تجاوزت نسبة 100% مما يعني أن مستوى الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا أكبر من المستوى الأمثل الواجب الاحتفاظ به، الأمر نفسه انطبق على نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة التي تعدت نسبة 20% في أغلب السنوات خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ذلك ومن خلال تحديد اختبار (معامل كوهين) توصلت الدراسة إلى وجود فروقات جوهرية ذات دلالة اقتصادية ومالية لمستويات الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا بين الفترة 1998-2010م، والفترة 2011-2023م، وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من تراكم الاحتياطيات الأجنبية بالشكل الذي يضمن تمويل وتنويع مصادر الدخل القومي، وتحقيق النمو المستدام في الاقتصاد المحلي، وتوجيه الرصيد المتراكم من الاحتياطيات الأجنبية لجذب الاستثمارات الأجنبية للداخل بشكل يساهم في رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الليبي.

الكلمات المفتاحية: الاحتياطيات الأجنبية، المؤشرات النقدية، عرض النقود، العملة المصدرة.

Abstract

This study aimed to assess Libya's foreign exchange reserve levels across two periods: 1998-2010 and 2011-2023, using monetary indicators. It also sought to highlight differences in these levels between the periods. Employing a descriptive and analytical methodology with SPSS statistical software, the study revealed that the ratio of Net Foreign Assets (NFA) to money supply (M2) consistently exceeded 100%. This indicates that Libya's foreign exchange reserves were above the optimal recommended level. Similarly, the ratio of foreign exchange reserves to currency issued surpassed 20% in most years.

examined. Furthermore, applying Cohen's coefficient test showed significant economic and financial discrepancies in foreign exchange reserve levels between the 1998-2010 and 2011-2023 periods. The study recommends leveraging these accumulated reserves to finance and diversify national income sources, foster sustainable local economic growth, and attract foreign direct investment to enhance Libya's productive capacity.

Keywords: Foreign Exchange Reserves, Monetary Indicators, Money Supply, Currency Issued

مقدمة:

تؤدي الاحتياطيات الأجنبية دوراً حيوياً في استقرار الاقتصاد الكلي للدول خاصة الدول النامية والاقتصادات الريعانية التي تعتمد بشكل كبير على سلعة واحدة للتصدير (كالنفط في حالة ليبيا) حيث تعتبر الاحتياطيات خط الدفاع الأول ضد الصدمات الخارجية مثل التقلبات الحادة في أسعار النفط، وتوقف مفاجئ في تدفقات رأس المال، والأزمات المالية العالمية، والكوارث الطبيعية، كما أنها تساهم في بناء الثقة لدى المستثمرين الدوليين والمؤسسات المالية، ودعم استقرار سعر الصرف، وتمويل الواردات الأساسية، وتسوية الالتزامات الخارجية. وقد شهد الاقتصاد الليبي تقلبات كبيرة منذ منتصف التسعينات بما في ذلك فترات من النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى تحديات ناجمة عن الصراعات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وفي ظل هذه التقلبات، يصبح تحديد المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية ضرورياً لضمان قدرة البلاد على مواجهة التحديات الاقتصادية المحتملة وتحقيق الاستقرار المالي.

مشكلة الدراسة:

يشكل النفط في ليبيا غالبية صادراتها وإيراداتها الحكومية، والعوائد الناتجة عن ذلك لها دور كبير في تحقيق الاستقرار والنمو، لذلك فإن إدارة الاحتياطيات الأجنبية بكفاءة وتحديد مستوياتها الأمثل يكتسي أهمية قصوى، فالمستوى غير الكافي يمكن أن يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات ويهدد الاستقرار المالي في حين أن الاحتفاظ بمستوى مفرط قد ينطوي على تكلفة الفرصة البديلة (عدم استثمار هذه الأموال في مشاريع تنموية أو الحصول على عائد أعلى)، ومن خلال ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمحور في محاولة الإجابة على التساؤلات الآتية:

هل تمكنت ليبيا من تحقيق المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية خلال الفترة 1998-2023م، حسب المؤشرات النقدية؟ هل توجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية لمستويات الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا فيما بين الفترة 1998-2010م، والفترة 2011-2023م.

فرضيات الدراسة:

من خلال عرض مشكلة الدراسة وللوصول إلى إجابة على تساؤلاتها، تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى: مستوى الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا لا يصل للمستوى الأمثل حسب المؤشرات النقدية، وينبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

- مستوى الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا لا يصل للمستوى الأمثل حسب نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقود بالمفهوم الواسع
- مستوى الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا لا يصل للمستوى الأمثل حسب نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية لمستويات الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا بين الفترة 1998-2010م، والفترة 2011-2023م.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة من الأهمية التي يمثلها موضوع الدراسة، وذلك في كونها تمثل محاولة لإضافة وإثراء للمكتبات العلمية، وسد جزء من النقص في الدراسات التي تناولت موضوع الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا خلال الفترة (1998-2023م) كذلك المساهمة في نشر الوعي بأهمية هذا الموضوع الذي قد يفتح أفقاً جديدة للبحث والدراسة في هذا المجال، بالإضافة إلى أن دراسة الواقع الحالي للاحتياطيات الأجنبية في ليبيا وتتبع حالتها من شأنه أن يساعد على زيادة المعرفة الإنسانية ببعض المعارف والنظريات الخاصة بموضوع الدراسة وتطبيقها على الاقتصاد الليبي، وهذه العوامل كانت السبب الرئيسي وراء اختيار موضوع الدراسة.

أهداف الدراسة:

- إن هدف الدراسة الرئيس هو قياس المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية في ليبيا، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:
- قياس المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية في ليبيا خلال فترة الدراسة حسب المؤشرات النقدية.
 - توضيح الفروقات بين مستويات الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا خلال فترتي الدراسة 1998-2010م، و 2011-2023م.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي مقروناً ببعض التطبيقات الإحصائية الملائمة لموضوع الدراسة في محاولة التوصل إلى الإجابة عن تساؤلات الدراسة والاستفادة من الأدبيات الدراسية المتعلقة بموضوع الدراسة.

-تحليل البيانات التي تم تجميعها فيما يخص الاحتياطات الأجنبية من العام 1998 إلى العام 2023م، وذلك باستخدام المؤشرات النقدية المتمثلة في:

- حساب نسبة تغطية الاحتياطات الأجنبية لعرض النقود بالمفهوم الواسع RIM2
- حساب نسبة الاحتياطات الأجنبية إلى العملة المصدرة RIC
- التحقق من وجود فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية لمستويات الاحتياطات الأجنبية في ليبيا بين الفترة 1998-2010م، والفترة 2011-2023م.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية للدراسة تتمثل في موضوع قياس المستوى الأمثل للاحتياطات الأجنبية في ليبيا خلال فترة الدراسة حسب المؤشرات النقدية. الحدود المكانية للدراسة تتمثل في مجتمع الدراسة في بيانات وإحصاءات مصرف ليبيا المركزي. أما الحدود الزمنية للدراسة فهي الفترة الممتدة من 1998 إلى 2023م، وذلك وفقاً لتوفر البيانات المالية المستخدمة في الدراسة.

الدراسات السابقة:

تعد مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع قياس المستوى الأمثل للاحتياطات الأجنبية في ليبيا مهمة لأنها تفيد في استكمال الإطار النظري للدراسة من جهة وتعتبر مفيدة في تعزيز ما قد يتم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة من جهة أخرى، والأهم من ذلك في كون دراستها يبرز الفجوة العلمية بينها وبين هذه الدراسة والتي من خلالها تظهر أهمية هذه الدراسة مقارنة بسابقتها.

دراسة المشيطي 2024م، هدفت إلى التعرف على محددات الاحتياطات الأجنبية في ليبيا خلال الفترة 1999-2020م، والمتمثلة في سعر الصرف ومعدل التضخم، وحجم الصادرات والواردات والنتائج الإجمالي، من خلال بناء نموذج قياسي يتم تقديره باستخدام نموذج ARDL لبيانات نصف سنوية عن الاقتصاد الليبي خلال الفترة الممتدة 1999-2020م، وبينت النتائج وجود علاقة عكسية ومعنوية بين حجم الاحتياطات الأجنبية وسعر الصرف ومعدل التضخم والنتائج الإجمالي وهو ما يتفق مع النظرية كما جاءت العلاقة بين حجم الاحتياطات الأجنبية وحجم الصادرات عكسية وما يخالف النظرية الاقتصادية، بينما جاءت العلاقة طردية ومعنوية بين حجم الاحتياطات الأجنبية وإجمالي الواردات وهو ما يتفق مع النظرية، وأوصت الدراسة بضرورة انتهاز سياسة نقدية فعالة تعمل على تخفيض معدلات التضخم والحفاظ على استقرار سعر الصرف ودعم العملة المحلية، ووضع خطط وسياسات خاصة فيما يتعلق بتحديد الحجم الأمثل للاحتياطات الأجنبية، في حين دراسة الباجوري 2024م، هدفت إلى تحليل محددات المستوى الأمثل للاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية في مصر خلال الفترة 2016 – 2023م، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL في إطار ما يعرف بنموذج المخزون العازل Model Stock Buffer، وهو النموذج الذي سعت الدراسة من خلاله إلى تحقيق الموائمة بين العوامل التقليدية للطلب على الاحتياطي النقدي من جهة، والتكاليف الاقتصادية المترتبة على تراكم هذه الاحتياطات من جهة أخرى، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع تكلفة ما يعرف بالفرصة البديلة للاحتفاظ باحتياطي النقد الأجنبي في مصر خلال الفترة قيد الدراسة خاصة بالمقارنة بتكلفة التعديل والتي تعني استخدام هذا الاحتياطي في التعامل مع عجز ميزان المدفوعات، بينما دراسة الشيباني 2023م، هدفت إلى قياس المستوى الأمثل للاحتياطات الأجنبية في ليبيا خلال الفترة 2011-2019م، وتشخيص مستوى الاحتياطي الأجنبي في ليبيا إن كان حالة زيادة أو نقصان، والخروج بمستوى أمثل يمكن أن يصل إليه المصرف المركزي على أرض الواقع، ولفت الانتباه إلى أهمية استخدام إدارة الصرف الأجنبي كأداة لضبط سعر الصرف المحلي، وإحياء دور الدراسات العلمية في المؤسسات الأكاديمية في إيجاد حلول لمشكلات الواقع، وتوصلت الدراسة إلى وجود فائض في الاحتياطات يزيد عن المستوى الأمثل المطلوب الاحتفاظ به من قبل مصرف ليبيا المركزي، وأوصت بالاستخدام الأمثل للاحتياطات.

من خلال البحث عن أدوات غير تقليدية لتمويل التنمية وذلك بمشاركة المصارف الإسلامية ومؤسسات الاستثمار في تمويل التنمية الاقتصادية والعلمية والاجتماعية وفق صيغ التمويل الإسلامي، وبذل الجهود لعزل تحرك الاحتياطات زيادة ونقصاناً عن الظروف السياسية والأحداث المضطربة، وأيضاً دراسة المياحي، وشندي 2022م، هدفت إلى مراقبة مؤشرات كفاية الاحتياطات الدولية خاصة في الاقتصادات الأحادية الجانب والتي يشكل فيها القطاع النفطي نسبة كبيرة من مصادر تكوين الاحتياطي الدولي، وقامت بدراسة الاحتياطات الدولية في الاقتصاد العراقي ومعايير الكفاية لها للفترة 2004-2019م خاصة بعد التطورات التي شهدتها بعد عام 2003 لاسيما الانفتاح الاقتصادي وزيادة الصادرات النفطية مع ارتفاع أسعار النفط العالمية، وذلك ما أدى إلى زيادة حجم الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي، وخلصت الدراسة إلى أن البنك المركزي العراقي يحتفظ بمستوى من الاحتياطات الدولية يتجاوز حجمها الأمثل وفقاً للمؤشرات المعنية (نسبة الاحتياطات إلى الواردات الشهرية، ونسبة الاحتياطات إلى عرض النقد بالمعنى الواسع).

وركزت دراسة Ammar 2022م، على مسألة كفاية الاحتياطيات الدولية في العراق وإمكانية استغلال الفائض في اتجاهات تمثل نهجاً فعالاً لإدارة الاحتياطيات وفقاً للمنافرة بين الأهداف الأساسية للحفاظ على الاحتياطيات، وهي السيولة والأمان والعائد، في ظل ظروف الاقتصاد العراقي المتمثلة في صدمات النفط الخارجية وقيود الاستقرار الداخلي، والدراسة بدأت من مشكلة تتعلق بعدم كفاءة إدارة الاحتياطيات الدولية، استناداً إلى فرضية تركز على إمكانية استخدام الفائض من الاحتياطيات الدولية لتحقيق غايات وأهداف بعيدة المدى، بالإضافة إلى الأهداف التقليدية، واتضح من خلال البحث أن العراق يُدير الاحتياطيات الدولية بطريقة تجعله يحتفظ باحتياطيات تتجاوز المستويات المثلى وفقاً لمؤشراتها العالمية، كما تم التوصل إلى تقدير لحجم الاحتياطي الكافي وحجم الاحتياطي الفائض، وإمكانات استثمار الاحتياطي الفائض، وكذلك دراسة Cavid 2022م، تم فيها تحليل البيانات الشهرية من يناير 2013م إلى يونيو 2021م، بهدف معرفة العوامل المؤثرة في كفاية إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي لجمهورية تركيا CBRT، وفقاً لنسب الاحتياطي الأمثل لصندوق النقد الدولي، ولتحقيق هذه الغاية تم استكشاف نسبة إجمالي الاحتياطيات إلى 25% من عرض النقود M2، و 20% من بيانات الاستيراد لمدة ثلاثة أشهر، ونسبة تغطية الديون الخارجية قصيرة الأجل، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الواردات إلى الاحتياطيات الأجنبية كانت أقل من المستوى الأمثل المطلوب، كما توصلت إلى أن ارتفاع التضخم والديون الخارجية قصيرة الأجل تعزز احتمال انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي إلى ما دون المستوى الأمثل.

وأيضاً دراسة عيدان، وكاظم 2022م، التي هدفت إلى توضيح دور الاحتياطيات الأجنبية في مواجهة الأزمات في العراق للمدة 2004-2020م، وخاصة أن الاقتصاد العراقي غرضة للأزمات الخارجية باعتبار أنه ريعي ويعتمد على مورد واحد وهو النفط، وتوصلت الدراسة إلى أن احتياطيات البنك المركزي العراقي تعد كافية في حالة الظروف المستقرة، رغم انخفاضها في آخر الفترة الذي يعزى إلى آثار انتشار الجائحة وما صاحبه من انكماش اقتصادي عالمي، حيث تأثرت الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي بشكل ملحوظ بانخفاض أسعار النفط والكميات التي صدرت منه بسبب انخفاض الطلب العالمي نتيجة توقف كثير من النشاطات الاقتصادية الناجمة عن الإغلاق التام والجزئي الذي شهده كثير من دول العالم، وأوصت الدراسة بتقليل الاعتماد على النفط لتعزيز الاحتياطي النقدي من العملة الأجنبية لدى البنك المركزي، وإنشاء صناديق تثبيت أو ادخار مستقلة ترتبط عادة بالموارد غير المتجددة الغرض منها تقليل الاعتماد على الاحتياطي النقدي الأجنبي للبنك المركزي في مواجهة الصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية، والاعتماد على القطاعات الصناعية والزراعية وتشجيع القطاع الخاص في عملية الاكتفاء الذاتي للاقتصاد لأجل التقليل من الواردات التي قد تسبب عجزاً في ميزان المدفوعات، ومن تأثيرها المباشر في الاحتياطيات الأجنبية من خلال التدخل غير المباشر للبنك المركزي لسد هذا العجز.

ودراسة Radovan 2021م، هدفت إلى تحليل أثر كفاية احتياطيات النقد الأجنبي لجمهورية صربيا والعوامل المؤثرة في تكوينها وهي الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الحقيقي والإجمالي النقدي M2/GDP، باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة من الربع الأول 2002م وحتى الربع الثالث 2020م، وخلصت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير واضح على تراكم النقد الأجنبي، كما خلصت إلى أن احتياطيات النقد الأجنبي لجمهورية صربيا أعلى من المستوى الأمثل الموصى به، وجاءت دراسة بن عامر، وبوعلاوي 2021م، بهدف قياس أثر العرض النقدي على كفاية الاحتياطيات الدولية، حيث اهتمت بالعلاقة القائمة بين الجانب النقدي والجانب الحقيقي للاقتصاد، فالسياسة النقدية تسعى إلى التحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع الأهداف المحددة بهدف إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه الاقتصاد كالتحكم في كل من معدل البطالة والتضخم والعمل على إيجاد حلول لأي اختلال قد يعرفه ميزان المدفوعات، وتميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بالنمو المستمر والمتزايد في معدلات عرض النقود مع ارتباط هذا النمو والمتغير بتغير مقابلات الكتلة النقدية خاصة مقابل الأصول الأجنبية التي احتلت صدارة الإنشاء النقدي في الجزائر، وكان لها أثراً على تطور الاحتياطيات الدولية حسب نموذج ARDL وبعد اجتياز جميع الاختبارات تخلصت الدراسة أن العلاقة بينهما توازنية طويلة الأجل ومستقرة خلال الفترة 1990-2020م، وأوصت الدراسة يجب على السلطة النقدية بتسخير جهودها للتحكم في نمو الكتلة النقدية بما يتلاءم مع متطلبات النشاط الاقتصادي على النحو الذي يساعد على زيادة فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر، كما أوصت بالاستفادة من خبرات البنوك المركزية للدول المتقدمة في إدارة احتياطيات والتكوين الجيد لمن سيتولى إدارة هذه الاحتياطيات مستقبلاً.

بينما دراسة MaruEtta &Other's 2021م، هدفت إلى توضيح تأثير جائحة كوفيد-19 على مستويات كفاية الاحتياطيات في 70 دولة متوسطة الدخل من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وخلصت الدراسة أن معظم البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ذات الدخل المتوسط كانت على الحد الأدنى من حيث كفاية الاحتياطيات في عام 2019م، وهذه النتيجة وضعتها في وضع ضعيف قد يصبح أكثر تقييداً، إذا استمر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) إلى ما بعد عام 2021م، ويدعم هذا الاستنتاج حقيقة أن الاحتياطيات الفعلية لعام 2020 لمعظم البلدان انخفضت إلى أقل من المستويات المتوقعة، ومن الواضح أيضاً أن مستويات الكفاية بالنسبة لمعظم البلدان تضاعلت بين عامي (2010-2019م)، مما يضع هذه البلدان بحلول عام 2020 في مراكز احتياطية ضعيفة، نظراً لاستمرار فيروس كورونا، وأخيراً دراسة الحرير 2020م، هدفت إلى تحليل معدلات كفاية الاحتياطيات الأجنبية ومدى تأثير تراكمها على عرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة الزمنية 1980-2018م، وذلك من خلال استعراض الإطار النظري لها وقد افترضت الدراسة أن معدلات

كفاية الاحتياطيات الدولية عند المستويات المثلى وأنه لا توجد علاقة بين وعرض النقود وهذه الاحتياطيات، وتم تحليل البيانات المتعلقة بمعدلات كفايتها وصفيًا، كذلك تم استخدام نموذج VAR وجرانجر للسببية في تحليل العلاقة بين تراكم الاحتياطيات الأجنبية وعرض النقود، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها تجاوز NFA/CI نسبة 100% في أغلب سنوات الدراسة، وبالتالي فإنها فوق مستوى الحجم الأمثل، كذلك كانت نسبة $NFA/M2$ فوق مستوى الحجم الأمثل في أغلب سنوات عينة الدراسة، كذلك أشارت نتائج النموذج المقدر إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الاحتياطيات الأجنبية (NFA) وعرض النقود ($M2$)، في حين يشير نموذج VAR، إلى وجود علاقة بينهما في المدى القصير إلا إنها ضعيفة، وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من تراكم الاحتياطيات الدولية بالشكل الذي يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل المحلية والخارجية للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال استثمار جزء منها في شكل أصول خارجية قصيرة الأجل والآخر في رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في اختيار المؤشرات التي تقيس المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية باستخدام المؤشرات النقدية، وتتميز عنها في كونها تسلط الضوء على قياس المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية في ليبيا بالمؤشرات النقدية خلال الفترة 1998م- 2010م، والفترة 2011-2023م، والكشف عن ما إذا هناك فروقات جوهرية بين الفترتين، وذلك لندرة الدراسات التي اهتمت بقياس مستوى الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا (حسب علم الباحثين)، وهي بذلك تعد مساهمة جادة لتحقيق إضافة علمية، وفقاً لما توفر للباحثين من مصادر ومراجع في هذا المجال.

الجانب النظري للدراسة:

الاحتياطيات الأجنبية (Foreign Exchange Reserves):

يعرف صندوق النقد الدولي (IMF) الاحتياطيات الأجنبية بأنها الأصول من العملات الأجنبية واحتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة (SDRs) لدى صندوق النقد الدولي التي يحتفظ بها المصرف المركزي أو السلطة النقدية للبلد، وتمثل مدخرات الدولة من العملات الصعبة وغيرها من الأصول الدولية التي يمكن استخدامها للوفاء بالالتزامات الدولية أو التأثير على سعر الصرف الوطني أو تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات (عيدان وكاظم، 2022). وتشمل مكوناتها الرئيسية: العملات الأجنبية وتشمل أرصدة الودائع والأوراق المالية المقومة بعملات أجنبية رئيسية وقابلة للتحويل بحرية، مثل الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني، الجنيه الإسترليني، واليوان الصيني، بالإضافة إلى احتياطيات الذهب التي يحتفظ به العديد من المصارف المركزية كجزء من احتياطياتها، أيضاً حقوق السحب الخاصة (SDRs) وهي أصل احتياطي دولي أنشأه صندوق النقد الدولي، وقيمتها تستند إلى سلة من العملات الرئيسية (المياحي وشاندي، 2022).

المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية:

المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية هو المستوى الذي يحقق توازناً بين فوائد الاحتفاظ بالاحتياطيات وتكاليفها، أي هو نقطة التوازن التي تزيد من صافي المنافع الناتجة عن الاحتفاظ بالاحتياطيات الأجنبية للاقتصاد المحلي، بحيث يتم تعظيم صافي المنفعة للدولة، وبمعنى آخر هو ليس بالضرورة أعلى مستوى ممكن من الاحتياطيات ولا هو أدنى مستوى يمنع الأزمات الفورية، إنه المستوى الذي يوفر الحماية الكافية ضد الصدمات والمخاطر الخارجية دون تكبد تكاليف باهظة ناجمة عن الاحتفاظ بمبالغ أكبر من اللازم (امبيه، 2021).

تحديد المستوى الأمثل:

يتضمن تحديد المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية تقييم المخاطر التي قد تواجه الاقتصاد (مثل تدني حجم التجارة الخارجية، ارتفاع مستوى الالتزامات الخارجية، تقلبات أسعار الصادرات الرئيسية، تعرض القطاع المالي للصدمات)، ومن ثم تقدير حجم الاحتياطيات اللازم لمواجهة هذه المخاطر بتكلفة معقولة، وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد منهجية واحدة متفق عليها عالمياً لحساب المستوى الأمثل لمستوى الاحتياطيات الأجنبية، ولكن تستخدم المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والباحثون في هذا المجال نماذج ومؤشرات مختلفة تأخذ في الاعتبار الجوانب المختلفة للفوائد والتكاليف والمخاطر الخاصة باقتصاد كل بلد (بن عامر وبوعلاوي، 2021).

مؤشرات قياس المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية:

يعتبر تحديد المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية ليس أمراً سهلاً ويعتمد على منهجيات مختلفة ومؤشرات متعددة تحاول قياس الحاجة إلى الاحتياطيات الأجنبية والتكاليف المرتبطة بها، وبما أنه يوجد اتفاق على عدم وجود مؤشر واحد يحدد المستوى الأمثل بشكل قاطع، ولكن يتم استخدام مجموعة من المؤشرات والأطر التحليلية لتقييم كفاية الاحتياطيات وتقدير المستوى المناسب (المياحي وشاندي، 2022).

ولهذا يمكننا القول بأنه لا يوجد مؤشر واحد يقدم "المستوى الأمثل" الدقيق بدلاً من ذلك، يستخدم المحللون وصانعو السياسات مجموعة من المؤشرات التقليدية كخطوة أولية، ثم يعتمدون في تحليل المخاطر المحددة باستخدام أطر عمل ونماذج أكثر تعقيداً لتقدير نطاق للمستوى الكافي أو الأمثل للاحتياطيات الأجنبية الذي يتناسب مع ظروف الاقتصاد وقدرته على تحمل الصدمات (عيدان وكاظم، 2022).

بالنسبة لليبيا فإن المؤشرات مثل تغطية الواردات وتغطية الدين قصير الأجل وتحليل الحساسية لتقلبات أسعار النفط تعد ذات أهمية خاصة عند تقييم كفاية الاحتياطيات الأجنبية، ولكن ستقتصر هذه الدراسة على المؤشرات النقدية (نسبة

تغطية الاحتياطيات الأجنبية لعرض النقود بالمفهوم الواسع R/M2، نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة (R/C) لتحديد المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية في ليبيا.
المؤشرات النقدية (طريقة تجميع العوامل):

– أولاً: نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية لعرض النقود بالمفهوم الواسع R/M2
هذا المؤشر عادة ما يهدف إلى الإحاطة بالخطر المترتب على هروب رأس المال والتي من شأنها أن تضغط على الاحتياطيات أو قياس درجة الثقة في العملة ومدى كفاءة النظام المصرفي، ويستخدم هذا المؤشر في البلدان التي تتبع أسلوب سعر الصرف الثابت وتكون نسبة 10 – 20 % مناسبة، أما البلدان ذات السعر الصرف المعوم فإن النسبة تدور بين 5-10 %، بهدف توفير الاحتياطيات الأجنبية اللازمة لمواجهة هروب الأموال للخارج (المشيطي، 2024).

$$\frac{NFA}{M2} \geq 20\%$$

حيث إن: (NFA) تمثل الاحتياطيات الأجنبية السنوية
(M2) تمثل عرض النقود الموسع سنوياً

– ثانياً: نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة R/C
هذا المؤشر وفقاً لمعايير صندوق النقد الدولي (IMF) يتحقق الحجم الأمثل للاحتياطيات الأجنبية بان 100% من العملة المصدرة تتم تغطيتها بالاحتياطيات الأجنبية للمعروض النقدي من العملة المصدرة، بحيث تكون نسبة التغطية في حدود 1:1، بهدف المحافظة على سعر الصرف لتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار والتحكم في معدلات التضخم (كاظم والحمدي، 2017).

$$\frac{NFA}{CI} \geq 1$$

حيث إن: (NFA) تمثل الاحتياطيات الأجنبية السنوية
(CI) تمثل العملة المصدرة سنوياً

الجانب التحليلي للدراسة:

سيتم قياس مستوى الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا من خلال تحليل البيانات المجمعة من سنة 1998 إلى 2023م، باستخدام المؤشرات النقدية، من أجل الوصول إلى المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية في ليبيا التي ينبغي الاحتفاظ بها، والتحقق من وجود فروقات إحصائية لمستويات الاحتياطيات الأجنبية التي تحتفظ بها ليبيا بين الفترة 1998-2010م، والفترة 2011-2023م.

• الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا من عام 1998 إلى 2023:

تبلغ حجم الاحتياطيات الأجنبية أكثر من مليار دينار ليبي خلال سنوات الدراسة وهذا الأمر يعد طبيعياً تزامناً مع ارتفاع حجم الصادرات النفطية، والجدول التالي يوضح تطور حجم الاحتياطيات الأجنبية:

الجدول (1): وصف الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا خلال سنوات الدراسة

السنة	الاحتياطيات الأجنبية NFA	السنة	الاحتياطيات الأجنبية NFA
1998	8598135875.0	2011	110539000000.0
1999	8621831420.0	2012	124648000000.0
2000	13729870472.0	2013	119714000000.0
2001	16079034168.0	2014	93615450487.0
2002	15892271986.0	2015	77649594284.0
2003	21513345090.0	2016	70191441969.0
2004	27714111997.0	2017	79417877682.0
2005	41879958087.0	2018	85335649782.0
2006	62228722605.0	2019	84663589517.0
2007	83259979624.0	2020	79656428065.0
2008	96334974983.0	2021	82262074686.0
2009	103754000000.0	2022	86683417844.0
2010	106144000000.0	2023	92427294787.0

من إعداد الباحثين: بالاعتماد على بيانات الموقع الرسمي للبنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org/country/libya>

يعرض الجدول رقم (1) تطور قيم الاحتياطيات الأجنبية بالمصرف المركزي الليبي خلال فترة الدراسة (1998 – 2023) م، حيث بلغت أعلى قيمة للاحتياطيات الأجنبية (124648000000.0) دينار ليبي في العام 2012م، في حين كانت أدنى قيمة (79656428065.0) دينار ليبي وذلك عام 2020 م.

اختبار الفرضيات:

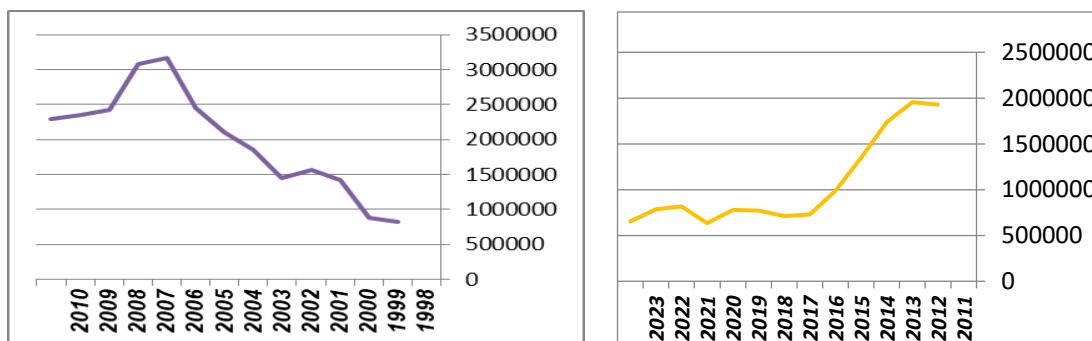
الفرضية الرئيسية الأولى: أن مستوى الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا لا يصل إلى المستوى الأمثل حسب المؤشرات النقدية، وتتنبأ منها الفرضية الفرعية التالية:
-مستوى الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا لا يصل إلى المستوى الأمثل حسب نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقود بالمفهوم الواسع R/M2
يمكننا التحقق من هذه الفرضية من خلال حساب نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقود الموسع كما بالجدول التالي:

الجدول (2): يوضح نسبة الاحتياطيات NFA إلى عرض النقود الواسع M2

السنة	الاحتياطيات الأجنبية NFA	M2	نسبة NFA إلى M2	السنة	الاحتياطيات الأجنبية NFA	M2	نسبة NFA إلى M2
1998	8598135875.0	10358.1	830088.1	2011	110539000000.0	57305.9	1928928.7
1999	8621831420.0	9763.9	883031.5	2012	124648000000.0	63731.5	1955830.3
2000	13729870472.0	9616.1	1427800.3	2013	119714000000.0	69005.9	1734837.1
2001	16079034168.0	10242.3	1569865.5	2014	93615450487.0	69404.7	1348834.4
2002	15892271986.0	10939.5	1452742.0	2015	77649594284.0	78606.3	987829.1
2003	21513345090.0	11558.1	1861321.9	2016	70191441969.0	96320.9	728724.9
2004	27714111997.0	13135.5	2109863.4	2017	79417877682.0	111338.7	713299.8
2005	41879958087.0	17096.3	2449650.3	2018	85335649782.0	110720.5	770730.3
2006	62228722605.0	19655.9	3165905.5	2019	84663589517.0	108741.4	778577.3
2007	83259979624.0	26982.1	3085748.6	2020	79656428065.0	125543	634495.1
2008	96334974983.0	39744.5	2423856.7	2021	82262074686.0	100618.4	817564.9
2009	103754000000.0	44161.3	2349432.6	2022	86683417844.0	110338.9	785610.6
2010	106144000000.0	46313.7	2291848.8	2023	92427294787.0	141400.2	653657.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الصادرة عن (الموقع الرسمي للبنك الدولي: و
<https://data.albankaldawli.org/country/libya> والموقع الرسمي لمصرف ليبيا المركزي:
(www.centralbankoflibya.org)

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق نلاحظ أن نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقود حققت نموا متذبذب خلال الفترة (1998-2004م)، ثم بدأت في النمو المتسارع خلال الفترة (2005-2010م)، في حين سجلت نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقود خلال الفترة (2011-2023م) انخفاضا ملحوظا ولم تحقق أي نمو يذكر، والشكل التالي يوضح الفرق بين الفترتين.



شكل (1): نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقود بالمفهوم الواسع R/M2
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

ومن خلال مقارنه نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقود نجدها تتعدى نسبة 100% ووفقا لذلك نرفض الفرضية القائلة بأن مستوى الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا لا يصل إلى المستوى الأمثل حسب نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقود بالمفهوم الواسع R/M2 ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على: "أن مستوى الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا يصل إلى مستوى أعلى من المستوى الأمثل حسب نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقود بالمفهوم الواسع R/M2".

• الفرضية الفرعية الثانية

إن مستوى الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا لا يصل إلى المستوى الأمثل حسب نسبة الاحتياطيات الدولية إلى العملة المصدرة R/C.

يمكننا التحقق من هذه الفرضية من خلال عرض البيانات بالجدول التالي:

الجدول رقم (3): يوضح نسبة الاحتياطيات إلى العملة المصدرة

السنة	الاحتياطيات الأجنبية	العملة المصدرة	نسبة الاحتياطيات إلى العملة المصدرة	السنة	الاحتياطيات الأجنبية	العملة المصدرة	نسبة الاحتياطيات إلى العملة المصدرة
1998	8598135875.0	2787719000	32.4	2011	110539000000.0	15704866000	14.2
1999	8621831420.0	2744100000	31.8	2012	124648000000.0	14824893050	11.9
2000	13729870472.0	2826730000	20.6	2013	119714000000.0	15043196450	12.6
2001	16079034168.0	2690700000	16.7	2014	93615450487.0	18795216450	20.1
2002	15892271986.0	2752148500	17.3	2015	77649594284.0	23751886450	30.6
2003	21513345090.0	2883841250	13.4	2016	70191441969.0	27701776450	39.5
2004	27714111997.0	2794740000	10.1	2017	79417877682.0	31404826450	39.5
2005	41879958087.0	2961951000	7.1	2018	85335649782.0	36306586450	42.5
2006	62228722605.0	4134527000	6.6	2019	84663589517.0	39047666450	46.1
2007	83259979624.0	4952360000	5.9	2020	79656428065.0	40862326450	51.3
2008	96334974983.0	5983150000	6.2	2021	82262074686.0	34575376450	42.0
2009	103754000000.0	7476070000	7.2	2022	86683417844.0	33367236450	38.5
2010	106144000000.0	8457370000	8.0	2023	92427294787.0	45071400000	48.8

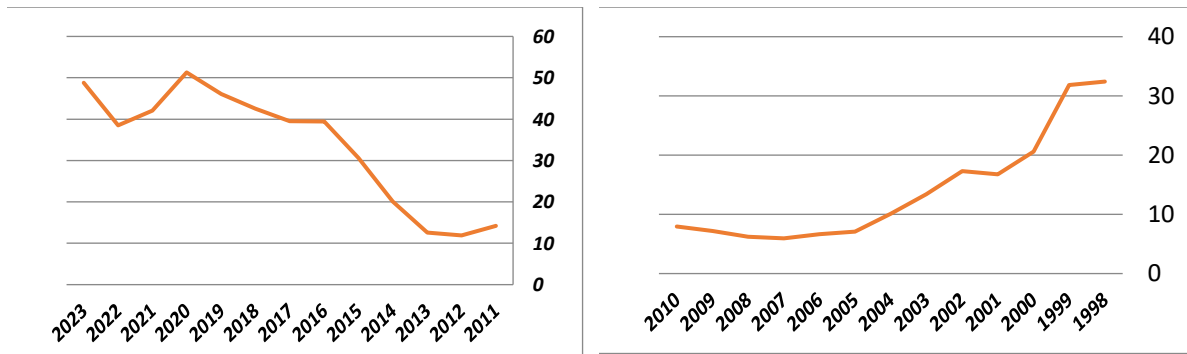
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات (الموقع الرسمي للبنك الدولي: و

<https://data.albankaldawli.org/country/libya>

والموقع الرسمي لمصرف ليبيا المركزي: www.centralbankoflibya.org)

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق نجد أن:

-نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة خلال الفترة (1998-2023م) لم تصل إلى المستوى الأمثل وإنه خلال الفترة (1998-2010م) وصلت أعلى نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة (32%) عام 1998م، في حين تناقصت النسبة إلى (5.9%) عام 2007م.



شكل (2): نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة R/C

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

-أما خلال الفترة (2011م-2023م) وصلت أعلى نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة (51.3%) عام 2020م، في حين سجلت أقل نسبة (11.9%) عام 2012م.

ومن خلال مقارنه نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة نجدها تتعدى نسبة 20% في أغلب السنوات خلال فترة الدراسة ووفقاً لذلك نرفض الفرضية القائلة بأن مستوى الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا لا يصل إلى المستوى الأمثل حسب نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي العملة المصدرة RICI ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: "إن مستوى الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا يصل إلى مستوى أعلى من المستوى الأمثل حسب نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي العملة المصدرة RICI"

الفرضية الثانية

"لا يوجد فروقات جوهرية ذات دلالة اقتصادية ومالية لمستويات الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا بين الفترة 1998-2010م، والفترة 2011-2023م".

يمكننا حساب الفروقات الجوهرية بين الفترتين من خلال تحديد التوزيع الطبيعي للبيانات ثم حساب المتوسط والانحراف المعياري، كما بالجدول التالي:

الجدول (4): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الفرق	0.153	13	0.200*	0.919	13	0.246

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي spss

من خلال البيانات بالجدول نلاحظ أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وفقاً لاختبار (Shapiro-Wilk).

ومن خلال نتائج اختبار (Test Paired T-test Samples) نقارن نسبة الاحتياطيات الأجنبية خلال الفترة (2010-1998م) إلى نسبة الاحتياطيات الأجنبية خلال الفترة (2023-2011م)، نلاحظ وجود فروقات ذات دلالات إحصائية ووفقاً لذلك نرفض الفرضية القائلة بأنه: لا يوجد فروقات جوهرية ذات دلالة اقتصادية ومالية لمستويات الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا بين الفترة 2010-1998م، والفترة 2023-2011م، ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول (5): Paired Samples Test

		Paired Differences					t	d f	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair	الفترة الأولى	-	47492658476.	13172093488.	-	-	3.39	12	.005
	الفترة الثانية	4469642944 5.8461-	9535	2119	73395955731.5 384-	15996903160.1 539-			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي spss

نلاحظ من خلال اختبار (Test Samples Paired) حيث تظهر قيم اختبار (Sig) (2-tailed) أقل من مستوى (5%) وأنها معنوية، بالإضافة إلى أن اختبار (t) أكبر من (مستوى 5%)، الأمر الذي يظهر وجود الفروقات ذات الدلالة المعنوية.

ومن خلال تحديد اختبار (معامل كوهين) تم حساب الأثر بين نسبة الاحتياطيات الأجنبية خلال الفترة (2010-1998) إلى نسبة الاحتياطيات الأجنبية خلال الفترة (2023-2011) خلال الفترتين:

$$= \frac{3.393}{\sqrt{13}} d = \frac{T}{\sqrt{N}} = 0.941$$

ومن خلال حساب معامل (كوهين) ومقارنته بإحصاءات (مقياس كوهين) فإن حجم الأثر يكون كبير (Large Effect) **النتائج والتوصيات**

بناءً على نتائج المؤشرات النقدية التي تم استخدامها تم التوصل إلى النتائج والتوصيات الآتية:
أولاً: النتائج:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقود نجدها تتعدى نسبة 100% مما يعني ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بها أو إهدار فرصة استثمارها والمساهمة في زيادة فرص التشغيل وتحقيق النمو في الاقتصاد الليبي.

- نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة نجدها تتعدى نسبة 20% في أغلب السنوات خلال فترة الدراسة والذي يفترض أن يتم استغلاله في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الليبي.
- أثبت اختبار T للعينات المرتبطة وجود فروق جوهرية في مستويات الاحتياطيات الأجنبية بين الفترة 1998-2010م، والفترة 2011-2023م، مما يعكس تغيرات هيكلية أو سياسية أثرت على الوضع النقدي والمالي للدولة.
- أظهر معامل كوهين للأثر الكبير أن الفرق بين الفترتين ليس فقط معنوياً إحصائياً، بل ذو أثر اقتصادي كبير، ما يشير إلى وجود تحول جذري في سياسة إدارة الاحتياطيات الأجنبية بعد 2011.

ثانياً: التوصيات:

- من خلال النتائج السابقة تم التوصل إلى التوصيات الآتية:
- ضرورة الاستفادة من الاحتياطيات الأجنبية بدلاً من تراكمها والاحتفاظ بها بأكثر من مستوياتها المثلى بالشكل الذي يضمن تمويل وتنويع مصادر الدخل القومي، وتحقيق النمو المستدام في الاقتصاد المحلي.
- توجيه رصيد الاحتياطيات الأجنبية لجذب الاستثمارات الأجنبية للداخل بشكل يساهم في رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الليبي.
- التحقق من أوجه التصرف في الرصيد المتراكم من الاحتياطيات الأجنبية خلال الفترة الثانية من الدراسة بالشكل الذي يحقق العوائد المرجوة والمساهمة في توفير فرص التشغيل وتحقيق النمو الاقتصادي مستقبلاً.
- تحفيز استثمار جزء من الاحتياطيات الأجنبية في صناديق سيادية أو أدوات مالية دولية آمنة تدرّ عائداً مجدياً، مما يساهم في تقليل فرصة الخسارة الناتجة عن تجميد هذه الأرصدة دون فائدة.
- إجراء المزيد من الدراسات للوقوف على واقع الاحتياطيات الأجنبية باستخدام المؤشرات التجارية، طريقة تحليل المنفعة التكلفة (محاولة هيلر)، ومحاولة أجاروال، ومقياس صندوق النقد الدولي (المقياس التجميعي لاحتياطيات الصرف الأجنبي للدول النامية).

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- الباجوري، سمر حسن. (2024). محددات الحجم الأمثل للاحتياطي النقدي في مصر: دراسة قياسية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، 16 (4 – عدد خاص)، ديسمبر.
- امبيه، عبد الحكيم محمد علي. (2021). تأثير الاستقرار الحكومي على الاحتياطيات الدولية الليبية: دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL). *مجلة العلوم البحتة والتطبيقية: مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية*، (2).
- امبيه، عبد الحكيم محمد علي. (2021ب). دعم الاحتياطيات الدولية والاستقرار السياسي في دعم العملة المحلية في الاقتصاد الليبي. *مجلة جامعة الزيتونة*، 38 (1).
- الحريز، محمد علي. (2020). تحليل تأثير تراكم وكفاية الاحتياطيات الأجنبية على عرض النقود في ليبيا. *مجلة دراسات الإنسان والمجتمع*، (12)، أغسطس.
- الشيباني، منى امحمد. (2023). *المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية في ليبيا للفترة 2011 – 2019م* (رسالة ماجستير غير منشورة). الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، فرع مصراته، ليبيا.
- المشيطي، رجعة فرج. (2024). محددات الاحتياطيات الأجنبية في ليبيا خلال الفترة (1999–2020م): دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة. *مجلة ARDL الجامعي*، (39)، ربيع.
- المياحي، مروة محمد، وشندي، ديب قاسم. (2022). الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد العراقي ومعايير الكفاية لها للمدة 2004–2019م. *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 14 (44).
- بن عامر، حافيزة، وبوعلاوي، زينب. (2021). أثر العرض النقدي على كفاية الاحتياطيات الدولية: حالة الجزائر (1990–2020). *رسالة ماجستير غير منشورة*. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية – أدرار، الجزائر.
- عيدان، رائد محمود، وكاظم، إيمان. (2022). تأثير الأزمات في كفاية الاحتياطيات الأجنبية للعراق. *مجلة الدراسات النقدية والمالية*، (10) دائرة الإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي.
- مصرف ليبيا المركزي. (2022). *تطور السياسة النقدية والمصرفية*. طرابلس، ليبيا: مصرف ليبيا المركزي.

www.stc-rs.com.ly

المراجع الأجنبية:

- Etta-Nkwelle, Maru, Augustine, Carlton, & Hunte, Cyril Kenrick. (2021). The impact of the Covid-19 pandemic on reserve adequacy: Evidence from middle income countries. *Journal of Applied Business and Economics*, 23(7).
<https://doi.org/10.36009/jabe.v23i7.2506>

Hameed, Ammar Mahmood. (2022). Adequacy of international reserves for Iraq in light of external resource impact and internal stability constraint. *The Middle East International Journal for Social Sciences (MEIJSS)*, 4(2), 8–29.

Kovačević, Radovan. (2021). Adequacy of foreign exchange reserves of the Republic of Serbia and factors affecting their formation. *Economic Horizons*, 23(1), 33–53. <http://dx.doi.org/10.5937/ekonhor2101033k>.

Süleymanlı, Cavid. (2022). Analysis of the factors affecting the gross foreign exchange reserve adequacy of the Central Bank of the Republic of Turkey with logit and probit methods. *Anatolian Journal of Economics and Business*, 6(1).

المواقع الإلكترونية:

مصرف ليبيا المركزي. (بدون تاريخ). الموقع الرسمي لمصرف ليبيا المركزي. مسترجع من <https://cbl.gov.ly/>

البنك الدولي. (بدون تاريخ). بيانات ليبيا. مسترجع من <https://data.albankaldawli.org/country/libya>